

السعودية تتهرب من الحرب على اليمن

[طالب الحسن](#) يمكن القول أنه ومنذ ثلاث سنوات بدأت السعودية التي تقود تحالف الحرب على [اليمن](#) منذ 2015 الخروج منها بعد أن تحولت نتائجها من البحث عن إعادت النفوذ (الأمريكي السعودي) عبر إسقاط أنصار الله وتحالفاتهم القبلية والسياسية ، إلى البحث عن عدم تحولهم إلى قوة سياسية وعسكرية وشعبية حاكمة لكل اليمن وفي المعسكر المناهض للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومن الواضح أن هذا الهدف لم يفشل فقط بل بات غير ممكناً نعود إلى الجديد المتعلق بتوجه [الرياض](#) نحو الانتقال ثلاث خطوات اضافية خارج الحرب والحصار، وهي خطوات معاكسة جزئياً للرغبة الأمريكية . الخطوة الاولى: اللهث وراء توقيع اتفاق أشار إليه المبعوث الأممي هانس غروندبرغ تحت عنوان خارطة سلام في اليمن، وهو نتاج مفاوضات طويلة مباشرة وغير مباشرة بين صنعاء والرياض بوساطة عمانية، وتشمل نقاط كثيرة ابرزها الاستمرار في وقف العمليات العسكرية بين صنعاء والتحالف والأجنحة الداخلية المتفرعة منه ، وكذلك تفكيك آخر للحصار الجوي والبحري على اليمن . معصلة السعودية في هذه الاتفاقية أنها لا تريد التوقيع عليها كطرف وتريد أن يفعل ذلك مجلس العلمي الذي لا وجود له كطرف على طاولة المفاوضات وترفض صنعاء الجلوس معهم قبل خروج التحالف من الحرب والعودة إلى ما قبل 26 مارس 2015 وعلى الرغم من رغبة السعودية الملحة نقل تمويعها من قائد للتحالف العسكري لإعادة ما تسميه "الشرعية" في اليمن، إلى وسيط بين "الاطراف اليمنية" هو بمثابة تراجع واعتراف بالفشل، إلا أن صنعاء ترفض التعامل مع الرياض ك وسيط، وفعلياً تجري مشاورات معها كطرف بوساطة عمانية هذا الرفض مهم وجوهري بالنسبة لصنعاء إذ لا يمكن اعتبار الحرب أهلية بل تدخلاً عدوانياً خارجياً يجب أن ينتهي بتوقيع اتفاق بين صنعاء والرياض وليس بين "اطراف يمنية يمنية" اتوقع أن يتم الإلتزام على هذه العقدة عبر إخفاء صورة ومشهد التوقيع وعدم تسمية الاطراف الموقعة بشكل واضح واعتماد صيغة "اطراف الحرب" وهذا ما حدث في اتفاق ابريل 2022 المتعلق بخفض التصعيد بين التحالف واليمن المستمر حتى الان رغم انتهاء مدة المزمنة بأكتوبر من نفس العام وبالتالي العودة إلى

جدلية هل وقعت السعودية كطرف أم وسيط دون حسم ويستطيع كل طرف تمرير روايته للإعلام وللرأي العام مع بقاء تصديق الراوية السعودية محدودة_ الخطوة الثانية: التي تنفذها السعودية نحو الخروج من الحرب على اليمن، تتضمن نقل مقر تفتيش السفن التي من المفترض أن تذهب إلى موانئ الحديدة غرب اليمن، وهذا الاجراء "إجراء التفتيش" الذي يتم من 2015 هو جزء من الحصار المفروض على اليمن ، من موانئ جدة، إلى ميناء عدن التفسير الوحيد لهذا النقل رسالة سعودية أنها لا ترغب في إبقاء الحصار على اليمن، وهي رغبة مدفوعة بالخوف من عمليات مستقبلية يمنية في البحر الأحمر تستهدف السعودية لكسر الحصار، وما يجعل السعودية أكثر اندفاعا في الخروج من هذا الخوف رؤيتها لفشل الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل ما سماه تحالف "حماية" الملاحة في البحر الأحمر، عقب عمليات القوات المسلحة اليمنية الناجحة في قطع طريق السفن القادمة والمغادرة من وإلى موانئ العدو الإسرائيلي على الاراضي الفلسطينية إسنادا لغزة وهي العمليات التي خلطت الاوراق على العدو الإسرائيلي في حربه على غزة وكذلك كسرت الهيمنة الأمريكية في البحرين الأحمر والعربي، وهي في نفس نبأه السعودية إلى البدء في الخروج الطوعي من الحصار على اليمن قبل إجبارها على ذلك الخطوة الثالثة: التخلص مما يسمى المرجعيات الثلاث للحوار في اليمن ابرزها القرار الدولي 2216 وكذلك المبادرة الخليجية 2011_2012 وفي الحقيقة بات اعتماد هذه المرجعيات كبوابة للحوار مع صناع ضربا من الخيال، بيد ان المرجعيات تحمل عودة جزء من نفوذها الذي اجتنبه ثورة 2014، ينبغي الاشارة قبل نهاية هذه المادة التحليلية إلى أن السلوك السعودي المتغير قسري ويتعارض مع ما كانت تريد تحقيقه حين أسست التحالف بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية في 2015 وبالتالي محاولة تقبل التعايش مع جار قوي ويتطور بسرعة عسكريا وسياسيا وفكريا على النقيض مما تؤمن به السعودية الجديدة وبالتالي هو مهدد فعلي للدولة التي بقيت الشريك الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية في النفوذ على اليمن لعقود، ثانيا / حتى الان لا تملك الرياض القدرة على اتخاذ القرار بنسبة 100% في الخروج من الحرب على اليمن، اذ لا تزال واشنطن قادرة على دفع السعودية خارج رغبتها، لكنها في المقابل تستغل تراجع الهيمنة الأمريكية وقوتها ردعها في المنطقة لتجريب وضع خطوات خارج الصندوق الأمريكي. كاتب وصحفي يمني